الأمم المتحدة

DP/FPA/2015/3

Distr.: General
1 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥
٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نيويورك
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان – توصيات مجلس مراجعي الحسابات

صندوق الأمم المتحدة للسكان

متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن العام ٢٠١٣: حالة تنفيذ التوصيات

تقرير المدير التنفيذي

موجز

عملاً بمقرّر المجلس التنفيذي ٢/٩٧، يسرّ المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدّم التقرير النهائي عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5/Add.8).

ويوفّر جدول منفصل يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي للصندوق معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. كما قدم الصندوق ردا للإدارة لمعالجة المسائل المشار إليها في تقرير مدير شعبة خدمات الرقابة (الذي أصبح الآن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق) عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٣

221214 221214 14-66030 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(DP/FPA/2014/6) المقدم في الدورة السنوية للمكتب التنفيذي لعام ٢٠١٤.

ويسرّ الصندوق أن يتلقّى، مرة أخرى، رأياً غير مشفوع بتحفظات من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن بياناته المالية للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويشهد تقرير مراجعي حسابات الأمم المتحدة (A/69/5/Add.8) بسلامة الموقف المالي للصندوق.

أولا - مقدمة

١ - عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٧، يسر المدير التنفيذي للصندوق أن يقدّم هذا التقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (المشار إليه فيما يلي بمجلس مراجعي الحسابات) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5/Add.8). وعلاوة على ذلك، استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية موجزاً للنتائج والاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات (A/69/386) والتقرير المقابل المقدّم من الأمين العام للأمم المتحدة (A/69/353/Add.1).

٢ - ويشهد تقرير مراجعي الحسابات بسلامة الموقف المالي للصندوق. ويسرّ الصندوق أن يتلقّى رأيا غير مشفوع بتحفظات من مجلس مراجعي الحسابات عن بياناته المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وهذا الأمر يؤكّد الجهود المستمرة التي يبذلها الصندوق من أجل إيلاء الأولوية العليا لمعالجة شواغل مجلس مراجعي الحسابات والحفاظ على الزخم في بناء ثقافة المساءلة.

٣ - ويثمّن الصندوق إقرار مجلس مراجعي الحسابات بالتحسن في الرقابة الذي حققته إدارة الصندوق. والصندوق ملتزم بمعالجة جميع المسائل التي حدّدها مجلس مراجعي الحسابات. ويعتزم الصندوق الانتهاء من تنفيذ جميع التوصيات بنهاية عام ٢٠١٥. وقد زاد الصندوق في استجابته للتوصيات من خلال اتّباع نهج شامل ومنهجي يعزّز الضوابط ويكفل الامتثال للتوصيات.

٤ - وعلاوة على ذلك، قدم الصندوق ردا للإدارة لمعالجة المسائل المشار إليها في تقرير مدير شعبة خدمات الرقابة (الذي أصبح الآن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق) عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في الصندوق في عام ٢٠١٣ (DP/FPA/2014/6).

ثانيا – حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات

٥ – أصدر مجلس مراجعي الحسابات ١١ توصية جديدة لعام ٢٠١٣، مقارنة بـ ١٢ توصية لعام ٢٠١٢. ويلخّص الجدولان ١ و ٢ أدناه حالة تنفيذ التوصيات، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الجدول ١

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية لعام ٢٠١٣

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نفّذت أو طُلب إغلاقها	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حُدِّد لها تاريخ مستهدَف
مكتب المدير التنفيذي	١	–	–	١	١
شعبة الخدمات الإدارية	١	–	–	١	١
شعبة الموارد البشرية	١	–	–	١	١
شعبة خدمات المشتريات	١	–	–	١	١
شعبة البرامج وشعبة الخدمات الإدارية	١	–	–	١	١
المجموع	٥	–	–	٥	٥

الجدول ٢

حالة تنفيذ جميع التوصيات لعام ٢٠١٣

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نفّذت أو طُلب إغلاقها	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حُدِّد لها تاريخ مستهدَف
مكتب المدير التنفيذي	٣	–	–	٣	٣
شعبة الخدمات الإدارية	٢	–	–	٢	٢
شعبة الموارد البشرية	٢	–	–	٢	٢
شعبة خدمات المشتريات	٢	–	–	٢	٢
شعبة البرامج وشعبة الخدمات الإدارية	١	–	–	١	١
شعبة البرامج	١	–	–	١	١
المجموع	١١	–	–	١١	١١

٦ – ويعرض هذا التقرير حالة تنفيذ جميع توصيات عام ٢٠١٣ والفترات السابقة التي أصدرها مجلس مراجعي الحسابات في إطار التصدي للمسائل التالية: (أ) الحوكمة والمساءلة

وتغيير أسلوب العمل؛ (ب) اختيار الشركاء المنفذين ورصد أدائهم ومراجعة حساباتهم؛ (ج) إدارة الموارد البشرية؛ (د) إدارة شؤون الاستشاريين والخبراء والمساعدة المؤقتة؛ (هـ) إدارة المشتريات والعقود؛ (و) إدارة المخزون؛ (ز) تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين، (ح) مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان؛ (ط) إدارة الأصول؛ (ي) توصيات أخرى من الفترات المالية قبل عام ٢٠١٣ لم يتم تناولها في إطار أحد الفروع أعلاه.

ألف - الحوكمة والمساءلة وتغيير أسلوب العمل

٧ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان بـ (أ) المواءمة بين عمليات المكاتب اللامركزية لتشمل تقييم المكاتب الفرعية بما يضمن امتثالها لمقتضيات المبادئ التوجيهية التي وضعها الصندوق للمكاتب اللامركزية؛ (ب) وضع توصيف واضح للأدوار والمسؤوليات الموكلة إلى المكاتب القطرية والمكاتب اللامركزية؛ (ج) تحسين الملاك الوظيفي للمكاتب وتحديد أهداف الأداء ووضع معايير الرصد والتقييم المنهجيين لجهات التنسيق، بغية كفالة الوفاء بالمسؤوليات المحددة بالجودة المطلوبة وفي الوقت المناسب.

٨ - واستجابة لهذه التوصية، سيجري صندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال مكاتبه الإقليمية والقطرية ذات الصلة، تقييما شاملا لجميع المكاتب اللامركزية الموجودة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥. وسيشمل هذا التقييم، في جملة أمور، تركيزا حصريا على استعراض بيان جدوى واضح، (يحدد، من بين أمور أخرى، الأساس المنطقي لإنشاء المكاتب اللامركزية، وتحليلا لمختلف الاحتمالات من حيث التكاليف والفوائد، وخريطة تنظيمية لهذه المكاتب، وتقديرا شاملا لتكاليفها) من المقرر تقديمه والموافقة عليه وقت إنشائها. وفي الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٤، أفاد المدير التنفيذي للصندوق أن الصندوق سيواصل إدماج عملية التأهب للكوارث والحد من خطرها في إطاره لنتائج التنمية من أجل كفالة استجابة أكثر فعالية ويمكن التنبؤ بها وقياسها بدرجة أكبر، وتحقيق المرونة المستدامة في البلدان المُعرَّضة لأخطار كبيرة.

باء - اختيار الشركاء المنفذين ورصد أدائهم ومراجعة حساباتهم

٩ - استعرض مجلس مراجعي الحسابات إجراءات صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة باختيار الشركاء المنفذين وتقييمهم ورصدهم للتأكد من كفاية الإجراءات لإدارة مخاطر عدم أداء المهام، وارتكاب الأخطاء، والغش. ولاحظ أن الصندوق هو أحد الكيانات التابعة للأمم المتحدة التي تستخدم النهج المنسق للتحويلات النقدية في تقييم أداء شركائه المنفذين

في مجالي نظم المشتريات وإدارة الشؤون المالية. وقد بدأ الصندوق، في عام ٢٠١٢، في استخدام أداة تقييم قدرة الشركاء المنفذين، حيث رأى أن النهج المنسق للتحويلات النقدية ليس كافيا لتقييم الشركاء المنفذين. وأوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق بالنظر في المواءمة بين أداة التقييم هذه والنهج المنسق من أجل تحسين تقييم شركائه المنفذين.

١٠ - واستجابة لهذه التوصية، بدأ الصندوق بإجراء مناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لإعادة النظر في إمكانية دمج التقييمات المتبقية الخاصة بالوكالات (مثل أداة صندوق السكان لتقييم قدرة الشركاء المنفذين) في أداة تقييم منسقة واحدة على صعيد الأمم المتحدة. وحاليا، لا توجد مواءمة إلا بين تقييمات الإدارة المالية وقدرات الشراء للشركاء المنفذين ضمن التقييم الجزئي في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية. وتتضمن أداة تقييم قدرة الشركاء المنفذين مجالات إدارة البرامج والرصد والقدرة التقنية التي لا تشكل في الوقت الراهن جزءا من التقييم الجزئي؛ ولدى الوكالات الأخرى أيضا تقييمات مماثلة على الأقل لبعض الشركاء المنفذين. وقد تبادلت الوكالات منهجياتها واتفقت على القيام، خلال العام المقبل، باستكشاف مواءمة وإدماج المجالات المتبقية المتصلة بالقدرات ضمن نموذج التقييم الجزئي. وسينقح الصندوق أداة تقييم قدرة الشركاء المنفذين وسيضطلع، بالاشتراك مع الوكالات الأخرى، باستكشاف المواءمة بين مجالات القدرات المتبقية ودمجها في نموذج التقييم الجزئي.

١١ - وأوصى المجلس كذلك بأن يتفق الصندوق مع الشركاء المنفذين على التقيد بمقتضيات التزامهم وكفالة إتمام توقيع خطط العمل السنوية قبل بدء دورة تنفيذ أي مشروع جديد.

١٢ - وبخصوص هذه المسألة، تجدر الإشارة إلى أن السياسة والإجراءات المنقحة المتعلقة بإعداد وإدارة خطط العمل والعقد القانوني مع الشركاء المنفذين (صدر كلاهما في تموز/يوليه ٢٠١٤) تؤكد على شرط توقيع خطة العمل في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، سوف يجلب نظام البرمجة على الصعيد العالمي، الذي أطلق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الشفافية الكاملة إلى إدارة خطط العمل، بما في ذلك تاريخ التوقيع. وسيمكن نظام البرمجة الصندوق من المقارنة بين الميزنة والإنفاق في التعامل مع شريك منفذ وحالة خطة العمل الخاصة بذلك (أي ما إذا كانت وُقعت أم لا). وتتوقع المنظمة أن ترى النتائج الأولى (أي توقيع المزيد من خطط العمل في الوقت المناسب) بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٥.

جيم - إدارة الموارد البشرية

١٣ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات الصندوق بأن يكفل توفير ما يكفي من الموظفين لتمثيله في تنسيق أنشطة المكاتب الميدانية والإشراف عليها عن طريق القيام على وجه الاستعجال بملء الوظائف الشاغرة منذ أمد طويل، بغية تحقيق أهدافه البرنامجية بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

١٤ - وللتقليل إلى أدنى حد من معدل الشغور، قام صندوق السكان بوضع وتنفيذ مبادرة جديدة تتعلق بتشكيل مجموعة من المرشحين لتولي الأدوار القيادية في عام ٢٠١٣، يتم في إطارها إجراء فرز أولي للمرشحين المحتملين لشغل الوظائف في مجال الأعمال الأساسية (أي الممثلون، ونواب الممثلين، ومديرو العمليات الدولية) على نحو أكثر استباقية، فيتم بالتالي تشكيل مجموعة من المرشحين لتولي المناصب القيادية البالغة الأهمية في الصندوق. وسيواصل الصندوق توسيع نطاق استخدام المبادرة من خلال زيادة عدد المرشحين الذين يتم تقييمهم وإغناء التوصيفات الفريدة للوظائف في مجموعة المرشحين. وعلاوة على ذلك، يستخدم الصندوق خدمات شركات توظيف من أجل كفالة الإسراع بملء الشواغر في الوظائف الرفيعة المستوى بمرشحين على درجة عالية من الكفاءة. وأصدر الصندوق طلب تقديم عروض لمواصلة استعمال خدمات البحث عن مرشحين للمناصب العليا. وتقوم المنظمة حاليا بتقييم العروض التي تلقتها. وقام الصندوق بتوظيف وتدريب شركاء استراتيجيين في مجال الموارد البشرية سينشرون في المكاتب الإقليمية بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وسيساعدون على التعجيل بملء الشواغر البالغة الأهمية في المناطق المعنية. وعلاوة على ذلك، سيقوم الصندوق بتنفيذ التوصيات التي قدمها فريق الاستشارات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (وهو شبكة من المستشارين الداخليين الذين يقدمون المشورة للبرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات التنظيمية وتحسين الفعالية والكفاءة) من أجل إعادة هيكلة عملية التوظيف التي يتبعها صندوق السكان وبالتالي جعلها أكثر كفاءة.

١٥ - وخلال الفترة قبل عام ٢٠١٣، أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بـ (أ) تحسين سياسته المتعلقة بالإجازات بحيث يتحدّد بوضوح دور مراقبي الإجازات ومديري غياب الموظفين وحدود الموافقة لضمان أن تكون للمقر سلطة رقابية كافية لاعتماد ومنح الإجازة الخاصة؛ (ب) استعراض تقارير نظام أطلس المتعلقة بالإجازات الخاصة لجعلها أكثر شمولاً عن طريق إدراج مدة الإجازة الخاصة وسبب منحها.

١٦ - وفيما يختص بالتوصية المتعلقة بالإجازة الخاصة، تتضمن سياسة البرنامج الإنمائي بشأن الإجازات الخاصة، التي تنطبق أيضا على صندوق الأمم المتحدة للسكان، فصلا هرميا واضحا للسلطات المخولة للموافقة على هذا النوع من الإجازات. وأصدرت شعبة الموارد البشرية التابعة للصندوق كذلك تعليمات إلى جميع الموظفين، بموجب التعميم المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، من أجل استخدام استمارة ''طلب الإجازة الخاصة غير المدفوعة الأجر'' الواردة في دليل سياسات وإجراءات الصندوق، من أجل تبسيط عملية تقديم الطلبات والحصول على كل ما يلزم من البيانات ذات الصلة. وتكفل الاستمارة الحصول على جميع الموافقات اللازمة. وفي ما يتعلق بتقارير الإجازات، نقح الصندوق تقرير نظام أطلس عن الإجازات الخاصة ليضفي عليه طابعاً أشمل من خلال إدراج مدة الإجازة الخاصة وسبب منحها. وتقوم هذه المنظمة حاليا باختبار الشكل الجديد للتقارير؛ وحددت بعض أوجه القصور في نظام أطلس التي تؤثر على تنفيذ تقرير الإجازات الخاصة، وهي الآن بصدد استكشاف الحلول الممكنة لمعالجة هذه المسألة.

دال - إدارة شؤون الاستشاريين والخبراء وموظفي المساعدة المؤقتة

١٧ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات صندوق السكان بأن يلتزم بالمبادئ المنصوص عليها في دليل التوظيف وهي: (أ) كفالة عدم الاستعانة بمتعاقدين في إطار عقود الخدمات كبديل عن توظيف موظفين بعقود محددة المدة؛ (ب) وعند توظيفهم، كفالة عدم تجاوز مدة عقودهم الفترات المنصوص عليها في دليل مستعملي عقود الخدمات؛ (ج) إعادة تشكيل الأداة الشبكية من أجل تحسين رصد اتفاقات الخدمات الخاصة وعقود الخدمة وتقييم تنفيذها في الوقت المناسب.

١٨ - واستجابة لهذه التوصية، أعلن صندوق السكان أنه يقوم حاليا بنقل بيانات أصحاب عقود الخدمات إلى وحدة إدارة رأس المال البشري في نظام أطلس، من أجل تمكين مديري الصندوق المسؤولين عن عقود الخدمات من إدارة هذه العقود بشكل أفضل، بالتنسيق مع المكاتب الميدانية التابعة للبرنامج الإنمائي. كما قامت شعبة الموارد البشرية بالصندوق بتنقيح سياسة إدارة عقود الخدمات (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، التي تتيح إمكانية حصول مكاتب الصندوق القطرية على الدليل الجديد لإدارة عقود الخدمات الذي أعدّه البرنامج الإنمائي، والتزود بإرشادات تُعينها على استخدام هذه العقود بشكل ملائم وعلى تنفيذ إجراءات الانتقاء والتعاقد.

١٩ - وتبحث شعبة الموارد البشرية بالصندوق، بالتعاون مع فرع خدمات المعلومات الإدارية، في إمكانية استخدام تطبيق من تطبيقات نظام أطلس في استخلاص تقارير عن

التعاقدات السابقة التي أبرمها الصندوق بموجب اتفاقات الخدمات الخاصة وغير ذلك من التقارير التي تساعد الصندوق على تقييم طريقة التعاقد هذه. وإذا أثبت التطبيق صلاحيته لهذا الغرض، فسوف يخضعه صندوق السكان لمزيد من الاختبارات ويدخل عليه أي تعديلات مطلوبة عند اللزوم، قبل أن يبدأ في استخدامه بشكل رسمي.

٢٠ - وفي الفترة السابقة على عام ٢٠١٣، كرر مجلس مراجعي الحسابات توصيته السابقة لصندوق السكان بأن يعزز الرقابة على إبرام اتفاقات الخدمات الخاصة وأن يمنع اللجوء إليها إلا في الحدود التي تتسق مع سياساته.

٢١ - واستجابة لهذه التوصية، يعتزم صندوق السكان القيام بوضع وتنفيذ استعراض لسياسة التعامل مع أصحاب اتفاقات الخدمات الخاصة بنهاية عام ٢٠١٤. ويعتزم الصندوق تنقيح هذه السياسة لتتماشى مع القائمة الجديدة التي تضم أسماء الاستشاريين المؤهلين للتعاقد مع الصندوق، والتي تم إعدادها لتكون بمثابة أداة تُعينه على إدارة الاستشاريين وتقييم أدائهم واستبقاء ذوي الكفاءات العالية منهم. وسُتتيح هذه القائمة الجديدة لمديري الصندوق الحصول على معلومات شاملة عن الاستشاريين وتعزيز الرقابة على استخدام اتفاقات الخدمات الخاصة. وقد قام الصندوق بإعداد مشروع صيغة المبادئ التوجيهية الجديدة، التي يجري حاليا استعراضها داخليا.

٢٢ - وفي الفترة السابقة على عام ٢٠١٣، أوصى مجلس مراجعي الحسابات صندوق السكان بالتقيُّد بالسياسة المنظمة لعقود الخدمات من خلال إجراء تقييمات لعقود الخدمات قبل شهرين من تواريخ انتهائها وتقديم مبررات لتجديدها.

٢٣ - وقد تطرّق صندوق السكان إلى هذه التوصية في سياسته المنقحة بشأن عقود الخدمات، التي سبقت الإشارة إليها، والتي تقضي بتزويد مكاتب الصندوق القطرية بدليل عقود الخدمات الجديد الذي وضعه البرنامج الإنمائي، وتتناول المسائل الأخرى المتعلقة باستخدام عقود الخدمات التي لاحظها مجلس مراجعي الحسابات، ومنها مسألة تقييم الأداء.

هاء - إدارة المشتريات والعقود

٢٤ - خلال الفترة السابقة لعام ٢٠١٣، لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أوجه قصور في عملية تقييم أداء الموردين المتعاقدين مع المكاتب القطرية لصندوق السكان، وأوصى الصندوق بأن يلتزم بالسياسات والإجراءات التي تُنظّم هذه العملية.

٢٥ - واستجابة لهذه التوصية، شرع صندوق السكان في تشغيل أداة شبكية لتقييم أداء البائعين في نيسان/أبريل ٢٠١١، غير أن هذه الأداة احتاجت إلى تعديلات تقنية بعد عدة

أشهر من بدء استخدامها. لذلك، فقد أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يُعجّل الصندوق بتصحيح الأخطاء التي ظهرت في نظام تشغيل هذه الأداة. وبعد ذلك، أدخل الصندوق تعديلات على تصميم الأداة لكي يتسنى تحميلها على قاعدة تكنولوجيا معلومات أكثر استقراراً، ثم أعاد تشغيلها. وتواظب شعبة خدمات المشتريات على استخدام آلية الإبلاغ في هذه الأداة ليرصد من خلالها مدى امتثال المكاتب القطرية وفروع المقر للمتطلبات الإلزامية المتعلقة بتقييم أداء البائعين. وتعكف شعبة خدمات المشتريات كذلك على إعداد قائمة مرجعية/لوحة متابعة للمساءلة عن عمليات المشتريات، لتُبيّن لها مدى التزام المكاتب القطرية بأنشطة الشراء الرئيسية، بما في ذلك مدى التزامها بتقييم أداء البائعين.

٢٦ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم صندوق السكان بالتأكد من التزام المكاتب القطرية بتقييم أداء المورّدين الذين يوردون إليها السلع والخدمات بموجب عقود لا تتجاوز قيمتها ٠٠٠ ٥٠ دولار، بغية الوقوف على أوجه القصور وتلافيها.

٢٧ - وتنص إجراءات الشراء في صندوق السكان على شروط تتصل بإجراء تقييم إلزامي لجميع العقود الطويلة الأجل المبرمة مع موردي سلع الصحة الإنجابية الأساسية، بصرف النظر عن قيمة العقد، إلى جانب تقييم جميع العقود الأخرى التي تبلغ قيمتها ٠٠٠ ٥٠ دولار أو أكثر. وقد انتهت شعبة خدمات المشتريات من إجراء تحليل يهدف إلى تحديد عتبة واقعية للمكاتب القطرية، وإلى تحديد ما هو موجود حاليا من الأدوات التي يمكن استخدامها في رصد وتقييم عمليات الشراء التي تقل قيمتها عن العتبة. وبالاستناد إلى نتائج ذلك التحليل، الذي حدد العتبة بمبلغ ٠٠٠ ٥ دولار للمكاتب القطرية و ٠٠٠ ١٠ دولار لوحدات الأعمال بالمقر، قامت شعبة خدمات المشتريات، في ضوء العتبتين الموصى بهما، بإدراج متطلبات تقييم الأداء في إجراءات الشراء المنقحة التي قُدمت للإدارة العليا لاعتمادها. وبمجرد اعتماد هذه الإجراءات، سيجري إدخال التغييرات المقابلة في نظام تقييم أداء البائعين.

٢٨ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يتعاون صندوق السكان مع سائر وكالات الأمم المتحدة لوضع اتفاقات طويلة الأجل مع مورّدي الخدمات التي تستعملها المكاتب الميدانية بانتظام.

٢٩ - وفيما يتعلق بهذه التوصية، تتضمن إجراءات الشراء التي يتبعها صندوق السكان مبادئ توجيهية واضحة بشأن التعاون مع الكيانات الأخرى، ولا سيما في استخدام العقود. ويمكن لجميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تستخدم المبادئ التوجيهية بشأن عمليات الشراء المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، التي نشرتها شبكة المشتريات التابعة للجنة

الإدارية الرفيعة المستوى في عام ٢٠١٢، من أجل تعزيز التعاون فيما بينها في مجال الشراء، سواء بوضع اتفاقات طويلة الأجل، أو بالاشتراك في استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل القائمة أو استخدام خدمات الشراء الخاصة بوكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة. ويقود صندوق السكان حاليا مشروعا لتنسيق عمليات الشراء بين وكالات الأمم المتحدة، وسينظم هذا المشروع حلقات عمل لممارسي عمليات الشراء من جميع وكالات الأمم المتحدة في جميع مراكز العمل لتنمية قدراتهم على تنفيذ عمليات الشراء المشتركة. وتم إعداد عدة أدوات، منها وثيقة عن أفضل الممارسات المتعلقة بالاشتراك في الاستفادة من الاتفاقات الطويلة الأجل واستخدامها، بالإضافة إلى مصفوفة لتنفيذ أنشطة الشراء التعاوني؛ وقد حظيت هذه الأدوات بدعم شبكة المشتريات لتيسير تنفيذها في المكاتب الميدانية.

٣٠ - وخلال الفترة السابقة لعام ٢٠١٣، أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم صندوق السكان بتعزيز آليات رصد إجراءات الشراء واستعراضها، مع مراعاة عوامل المخاطرة والتكلفة، من خلال زيادة الاستعراضات المنتظمة لأداء الوحدات المعنية بطلبات الشراء.

٣١ - واستجابةً لهذه التوصية، تعكف شعبة خدمات المشتريات على إعداد قائمة مرجعية/لوحة متابعة للمساءلة عن عمليات الشراء لتتعرف من خلالها على مدى التزام المكاتب القطرية بشروط الشراء الرئيسية، كنشر قرارات إرساء العقود على موقع سوق الأمم المتحدة العالمية على الإنترنت، وحالة تقييم أداء البائعين، وتصديقات المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد، وعدد طلبات الموافقة بأثر رجعي، والتأكد من الاستلام الفعلي للسلع. وسيُطلب إلى الممثلين القطريين لصندوق السكان أن يقدموا إقرارات يشهدون فيها بالامتثال للقائمة المرجعية على فترات منتظمة (في منتصف العام وفي نهايته)؛ وسيتولى المديرون الإقليميون الرقابة على المكاتب القطرية للتحقق من امتثالها. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم شعبة خدمات المشتريات في الصندوق بإجراء عمليات تفتيش متنوعة للتحقق من الجودة. فإذا كانت قيمة المشتريات تتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ دولار على سبيل المثال، فإن شعبة خدمات المشتريات تنظر في أي إعلان مناقصة يعتزم المكتب القطري إصداره وتعتمده قبل أن يُصدره المكتب. وعلاوة على ذلك، تقوم شعبة خدمات المشتريات باستخدام أداة العقود والأصول والمشتريات، وهي نظام شبكي صممته لجنة استعراض العقود بالبرنامج الإنمائي لاستعراض المناقصات واعتماد الاتفاقات على المستوى المحلي (على غرار النظام الذي تستخدمه لجنة استعراض العقود على مستوى المقر). وتشتمل هذه الأداة على خاصية إعداد تقارير تتيح للشعبة استعراض جميع الطلبات الواردة من المكاتب القطرية. وقد قامت الشعبة بتجريب

هذا النظام بنجاح في خمسة بلدان حتى الآن. وبانتهاء المرحلة التجريبية، يعتزم صندوق السكان توقيع اتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مستوى الخدمات.

٣٢ - وبمجرد الانتهاء من تنقيح إجراءات الشراء، ستبدأ شعبة خدمات المشتريات في الاضطلاع بدور أمانة لجنة استعراض العقود. وستعمل شعبة خدمات المشتريات مع فرع خدمات المعلومات الإدارية للتأكد من تزويد تطبيق اللجنة الشبكي بأداة للإبلاغ تتيح لها استخدام بيانات لجنة استعراض العقود للاسترشاد بها كمعلومات إدارية، لأنها ستؤدي إلى تعزيز آليات رصد واستعراض عمليات الشراء التي تنفذها مكاتب الصندوق القطرية.

واو - إدارة المخزون

٣٣ - خلال الفترة السابقة على عام ٢٠١٣، أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يعمل صندوق السكان على تحسين استخدام نظام إدارة المخزون في مكاتبه الميدانية، وزيادة موثوقية أرصدة المخزون المعروضة في البيانات المالية. وأثنى مجلس مراجعي الحسابات على صندوق السكان لما حققه من تقدم واضح في تحديد المخزون الذي تحتفظ به مكاتبه الميدانية، بفضل استخدام نظامٍ جديد لإدارة المخزون (تشانيل). غير أن مجلس مراجعي الحسابات أشار أيضا إلى أن بعضَ المنسقين المعنيين بالمخزون في المكاتب القطرية يفتقرون إلى المهارات التي تمكنهم من استخدام نظام إدارة المخزون لإعداد تقارير تبين قيمة المخزون الذي تحتفظ به هذه المكاتب في أي وقت من الأوقات، مما ترتب عليه ضعف استخدام هذا النظام بدرجة تهدر قيمة الاستثمار فيه.

٣٤ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم صندوق السكان بتحديد الاحتياجات التدريبية لمستعملي نظام إدارة المخزون، وتطوير مهاراتهم لتحسين قدرتهم على إدارة المخزون وإعداد التقارير.

٣٥ - واستجابة لهذه التوصية، طُلب من جميع ممثلي المكاتب القطرية مراجعة وتحديث قائمة المنسقين المعنيين بالمخزون. وحضر كل هؤلاء المنسقين تدريبا إلزاميا على الإنترنت في الربع الثاني من عام ٢٠١٤، استهدف تغطية المسائل التي برزت أثناء إقفال الحسابات الختامية لعام ٢٠١٣، وغيرها من المسائل المتعلقة بنظام تشانيل التي كانت لا تزال مُعلّقة. وقدّم فرع الشؤون المالية تدريبا آخر خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤. ولا يزال المنسقون يتلقون الدعم بشأن المسائل التي تواجههم بصفة متكررة عند استخدامهم لهذا النظام، وبشأن سائر الجوانب التنفيذية لإدارة المخزون.

زاي - تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين

٣٦ - لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن صندوق السكان، استجابة لتوصية المجلس السابقة الداعية إلى تقليل العجز في الالتزامات غير المموّلة المتعلقة باستحقاقات الموظفين، شرع في تنفيذ خطة خمسية تهدف إلى تحديد ثلاثة مصادر للتمويل وهي: (أ) الفوائد المتأتية من استثمار الأموال المتاحة؛ (ب) الرسوم الإضافية التي تُحتسب على الرواتب كنسبة مئوية منها؛ (ج) التحويلات التقديرية من الأرصدة المتاحة للبرمجة. ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن الالتزامات غير المموّلة المتعلقة باستحقاقات الموظفين انخفضت بمقدار ٣٥,٨ مليون دولار خلال العام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لتصل إلى ١٠٢,١ مليون دولار، وأن ذلك يعزى في المقام الأول إلى التمويل الإضافي بمبلغ ٢١,٨ مليون دولار المتأتي من خطة التمويل القائمة، والأرباح الاكتوارية الناجمة عن زيادة سعر الخصم (من ٤ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٥,٠١ في المائة في عام ٢٠١٣).

٣٧ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يواصل صندوق السكان تعزيز جهوده من أجل سد الفجوة في تمويل التزاماته المتعلقة باستحقاقات الموظفين في غضون الجدول الزمني المقترح. ولا تزال خطة التمويل التي يطبقها الصندوق تعتبر واحدة من أفضل الخطط المطبقة في منظومة الأمم المتحدة، وما فتئ الصندوق يبحث عن تدابير مبتكرة لسد العجز في تمويل التزاماته.

٣٨ - وفي ضوء ما سبق، أقرّ مجلس مراجعي الحسابات بأن صندوق السكان قد نفذ بالفعل خطة تمويل مدتها خمس سنوات لسد العجز الحالي في تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين. وستواصل إدارة الصندوق رصد تنفيذ هذه الخطة المبتكرة التي ترتكز على مصادر التمويل الثلاثة المذكورة أعلاه. وفي المستقبل، سيكل الصندوق مسؤولية إدارة استثمار هذه الأموال إلى مدير استثمار خارجي، وقد اختار الصندوق هذا المدير في إطار مبادرة مشتركة مع البرنامج الإنمائي واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). واعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، شرع صندوق السكان في تنقيح نظامه المالي وقواعده المالية لكي يتسنى له أن يستثمر في مجموعة أوسع من الصكوك المالية التي يُتوقع منها زيادة عوائد الاستثمار.

حاء - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

٣٩ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات صندوق السكان بأن يتحقق من الأسباب الكامنة وراء بطء وتيرة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، وأن يتوخى مزيدا من الفعالية في تتبّع التقدم المحرز وتقديم تقارير عن ذلك إلى الإدارة العليا.

٤٠ - واستجابة لهذه التوصية، استعرض صندوق السكان بإمعان تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات والأسباب الكامنة وراء بطء التنفيذ. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كانت هناك ٤١ توصية من توصيات المراجعة الداخلية للحسابات التي مضى على تقديمها أكثر من ١٨ شهرا؛ غير أنه بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كانت ٣٤ منها (أي ٨٣ في المائة) قيد التنفيذ، وكانت ٧ منها (أي ١٧ في المائة) قد نفذت تماما. وقد طرأ تحسن كبير في معدل التنفيذ، وصندوق السكان ملتزم بالحفاظ على هذا الزخم.

٤١ - وواصل صندوق السكان الاعتماد على الممارسات الجيدة في عدد من المجالات، بما في ذلك الاستعانة بلجنةٍ لرصد المراجعة الداخلية للحسابات لكفالة التنفيذ العاجل لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات وتوصيات مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق (كانت وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في السابق من وظائف شعبة خدمات الرقابة). وتشدد الإدارة العليا للصندوق تشديدا كبيرا على المساءلة، التي تتضمن إجراء متابعة منتظمة مع المكاتب القطرية لجميع التوصيات المعلقة التي تتصل بالمراجعة الخارجية والداخلية للحسابات.

٤٢ - ونوه مجلس مراجعي الحسابات بتحسن خطة التغطية بالمراجعة الداخلية في عام ٢٠١٤، لكنه ذكر أن دورات مراجعة الحسابات التي تمتد ٥ سنوات و ١٠ سنوات تظل مع ذلك دورات بطيئة جدا بالمقارنة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تضطلع بعمليات مماثلة على الصعيد العالمي. وبالتالي، فقد أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يحدد صندوق السكان مستويات الضمان المناسبة لوحدات العمل المصنفة كوحدات معرضة لمخاطر عالية ومتوسطة، وأن يعزز قدرات المراجعة الداخلية لديه بتزويدها بالموارد اللازمة، حسبما يراه مناسبا، بغية تكييف دورات مراجعة الحسابات مع مستوى الضمان الذي يختاره.

٤٣ - واستجابة لهذه التوصية، يجري صندوق السكان دراسة (تستند إلى درجة إقباله على المخاطرة، وكذلك إلى التحديات البرنامجية والتشغيلية التي يواجهها بالمقارنة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تضطلع بعمليات مماثلة على الصعيد العالمي) لتحديد مستويات الضمان المناسبة لوحدات العمل التابعة له. وبناء على نتائج هذه الدراسة، سيقوم الصندوق

بالتشاور مع المجلس التنفيذي، بتكييف دورات مراجعة حساباته وتعزيز موارد المراجعة الداخلية للحسابات تبعا لذلك.

طاء - إدارة الأصول

٤٤ - خلال الفترة السابقة لعام ٢٠١٣، أوصى مجلس مراجعي الحسابات باستكمال وحدة نظام أطلس المعيارية لإدارة الأصول بإدخال المعلومات الصحيحة عن موقع كل أصل من الأصول امتثالا لسياسة إدارة الأصول.

٤٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، لم تكن تتوفر في الملف معلومات عن موقع ٥٦ عنصرا من قرابة ١٠ ٠٠٠ من الأصول، أي ما يمثل نسبة ٠,٥ في المائة من جميع أصول الصندوق - وترى المؤسسة أن ذلك هامش مقبول. ويمكن في أي وقت من الأوقات أن توجد بعض الأصول التي لم يتم بعد تعيين موقع لها؛ وعليه، ستجري إدارة الصندوق تحليلا للمهلة المطلوبة بين تسليم الأصل بالفعل إلى وحدة العمل وتسجيله في الوحدة المعيارية لإدارة الأصول. وسيقدم الصندوق نتائج هذا التحليل إلى مجلس مراجعي الحسابات من أجل إغلاق هذه التوصية.

٤٦ - وخلال الفترة السابقة لعام ٢٠١٣، أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم الصندوق بما يلي: (أ) استعراض وتحديث السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الأصول الثابتة بغية وضع سياسة واضحة تبين الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات استهلاكا تاما؛ (ب) إعادة النظر في تقدير العمر الإنتاجي للممتلكات والمنشآت والمعدات.

٤٧ - واستجابة لهذه التوصية، أجرى الصندوق في عام ٢٠١٣ تحليلا واستعراضا مستفيضين للعمر الإنتاجي لفئات ممتلكاته ومنشآته ومعداته باستخدام بيانات تشمل أصولا لا تزال تستخدم وأصولا انتهى استخدامها. وبناء على هذا العمل وغيره من المدخلات الواردة من الإدارة التنفيذية، تم تنقيح تقديرات العمر الإنتاجي؛ وتم إطلاع مجلس مراجعي الحسابات مسبقا على التحليل والمقترحات. وتم تنفيذ المعدلات الجديدة للعمر الإنتاجي تدريجيا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وتم دمجها في سياسة إدارة الأصول الثابتة وإجراءاتها التي صدرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

ياء - التوصيات الأخرى المقدمة في الفترات المالية السابقة لعام ٢٠١٣

٤٨ - خلال الفترة السابقة لعام ٢٠١٣، أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يتقيد المكتب القطري لصندوق السكان في نيجيريا بالقاعدة ١١٤-٤ (ج) من النظام المالي والقواعد المالية للصندوق فيما يتعلّق بالمبالغ التي تُدفَع بدون مستندات ثبوتية.

٤٩ - واستجابة لهذه التوصية، عمل مقر الصندوق على التنسيق الوثيق مع المكتب القطري في نيجيريا لمعالجة هذه المسألة. وتُصرَف المدفوعات بعد المصادَقة على أن السلع قد سُلّمت بصورة مُرضية وفقا للمواصفات. وكشفت النتائج الأولية للمراجعة الداخلية للحسابات التي أجريت مؤخرا في المكتب القطري في نيجيريا عن إحراز تقدم كبير في هذا الجانب. وسيزوِّد الصندوق مراجعي الحسابات بالأدلة المطلوبة لإثبات سداد جميع المدفوعات على أساس مستندات صحيحة.

٥٠ - وخلال الفترة السابقة لعام ٢٠١٣، أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يقوم صندوق السكان بما يلي: (أ) تقديم توضيح لنطاق الرقابة التي ينبغي أن توفّرها المكاتب الإقليمية للمكاتب القطرية؛ (ب) تزويد المكاتب الإقليمية بالموظفين والأدوات التي تمكّنها من تنفيذ مهام الرقابة؛ (ج) تصميم وتطبيق نظام لقياس الأداء كي يُستخدَم في قياس فعالية وأداء المكاتب الإقليمية. وأوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يعالِج الصندوق نقاط الضعف في هيكل مكاتبه الإقليمية، على نحو ما أوصى به مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق.

٥١ - واستجابة لهذه التوصيات، وإلى جانب الإجراءات الأخرى التي سبق ذكرها في تقرير العام الماضي، يقوم الصندوق حاليا بتنقيح دليله التنظيمي، وقد عُرضت مسودة الدليل على الإدارة العليا للموافقة عليها. وسيعالِج الدليل التنظيمي المنقح نقاط الضعف في الرقابة التي توفرها المكاتب الإقليمية للمكاتب القطرية، وقد تم تعزيز جميع المكاتب الإقليمية باستقدام موظفين لتعبئة الموارد والاتصالات. وقام الصندوق بتوظيف شركاء استراتيجيين في مجال الموارد البشرية وتدريبهم، وسيعيَّنون في المكاتب الإقليمية بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وسيساعد ذلك على تسريع وتيرة ملء الشواغر الحيوية في المناطق المعنية. وسيتم الاضطلاع برصد الأداء والنتائج في جميع وحدات العمل (بما في ذلك المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية) في إطار النظام الجديد لتخطيط النتائج ورصدها والإبلاغ عنها، الذي من المتوقع أن يوفر طريقة موحدة يمكن أن تستخدمها جميع وحدات صندوق السكان لتخطيط النتائج ورصدها والإبلاغ عنها. وتماشيا مع النهج الوارد في الخطة الاستراتيجية لصندوق السكان،

والمتمثل في اتباع إطار متكامل للنتائج، سيجمع هذا النظام بين العديد من النظم القائمة المستخدمة للإبلاغ بالنتائج وسيحل محل عدد منها.

٥٢ - ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات حدوث تحسن في تنفيذ التوصيات التي لم تنفَّذ خلال فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقدَّم المجلس في المرفق الأول لتقريره عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجزاً لحالة تنفيذ التوصيات المتبقية من الفترات المالية السابقة. وأشار المجلس إلى أنه من بين ٤٥ توصية قُدمت خلال الفترات المالية السابقة، نُفِّذت ٣٤ توصية (٧٦ في المائة) تنفيذا كاملا؛ وهناك ١١ توصية (٢٤ في المائة) قيد التنفيذ.

٥٣ - ويرد في الجدول ٣ أدناه، موجز لحالة تنفيذ التوصيات الجاري تنفيذها، والبالغ عددها ١١ توصية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣:

الجدول ٣

حالة تنفيذ التوصيات المقدَّمة خلال فترات سابقة والتي لم تُنفذ تنفيذاً كاملاً والواردة في المرفق ١ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نفذّت أو طُلب إغلاقها	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حُدِّد لها تاريخ مستهدَف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدَف
شعبة الخدمات الإدارية	٢	—	٢	—	—	—
شعبة الموارد البشرية	٣	—	١	٢	٢	—
مكتب المدير التنفيذي	٣	—	—	٣	٣	—
فرع خدمات المشتريات	٢	—	—	٢	٢	—
مكتب نيجيريا القطري	١	—	١	—	—	—
المجموع	١١	—	٤	٧	٧	—

ثالثا - الخلاصة

٥٤ - يرحب الصندوق بالرأي غير المشفوع بتحفظات الوارد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية لصندوق السكان للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويواصل الصندوق إيلاء أعلى أولوية لإحراز عدد قياسي من آراء مراجعي الحسابات غير المشفوعة بتحفظات، ولمعالجة شواغل المجلس. وكما لاحظ المجلس، هناك مجال لإجراء تحسينات في بعض المناحي، وتحديدا ضرورة قيام الصندوق بما يلي: (أ) تحسين إدارة شركائه المنفذين ورصد أدائهم؛ (ب) تعزيز إدارة مخزونه؛ (ج) تحسين رقابته على المكاتب

دون الإقليمية المعاد هيكلتها والمكاتب الفرعية الميدانية وتقييمه لأدائها؛ (د) تحسين تقييم أداء البائعين في الميدان؛ (هـ) معالجة التوصيات المتكررة على مدى عدد من السنوات، من قبيل الاستخدام غير المناسب لعقود الخدمة واتفاقات الخدمات الخاصة.

رابعا - التوصية

٥٥ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علماً بهذا التقرير (DP/FPA/2015/3) المتعلق بالإجراءات التي اتخذها الصندوق والإجراءات الأخرى التي يعتزم اتخاذها لتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.